

النظام الديمقراطي، آليات تجسيده في الدول الغربية، ومناهج تبنيه في دول العالم الثالث

غروبة دليّة

قسم علوم الإعلام والاتصال

جامعة باجي مختار - عنابة

الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل معناه سلطة الشعب، وهو من أكثر المصطلحات تشعباً وتغيّراً عبر التاريخ، وقد تعدّدت المقاربات النظرية والتصورات الفكرية والبحوث التي ارتبطت بالمفهوم أو خصّته بالدراسة، إلا أنّ نقطة الاشتراك بينها تكمن في أنّ الديمقراطية تولي أهمية كبرى للأفراد ولمصيرهم الفردي والجماعي.

من هذا المنطلق، سنحاول أن نعود إلى الأصول الأولى لنشأة مفهوم الديمقراطية، ومختلف المذاهب الفكرية التي تناولته بالدراسة إلى جانب الآليات والطرق المنتهجة التي يطبق بها النظام الديمقراطي في الدول الغربية المتطوّرة، وفي دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو.

الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل معناه سلطة الشعب، وقد ظهرت الديمقراطية في صورتها المبكرة في أثينا، ومورست لفترة بطريقة مباشرة، لكنها اقتصرت على الأقلية من الأحرار دون العبيد والنساء، فخلال الفترة ما بين 460 - 429 قبل الميلاد، أصبحت أثينا تحت قيادة "بيركلس" المناصر للحرية حيث يقول في إحدى خطبه "إنّ حياتنا السياسية حرة ونحن أحرار ومتسامحون"(1)

والديمقراطية، ليست وصفة دقيقة لنظام سياسي أو لعلاقات اجتماعية محدّدة، بل هي مطلب معنوي لغاية الوصول لأوضاع أفضل، تختلف من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، إلا أنّ هذا لا يعود إلى المفهوم بحد ذاته بل إلى الطرق المختلفة المنتهجة من طرف المسؤولين على تطبيق الديمقراطية، لأن الأهداف من هذا التطبيق هي نفسها، وتمثّل في الأمل في حياة أحسن.

ورغم اختلاف وسائل تطبيق النظام الديمقراطي، كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية الماركسية والليبرالية، أو كما هو شأن ديمقراطية دول الشمال ودول العالم الثالث، ورغم الجدل الذي أثاره انتقال أثينا للديمقراطية والذي ارتكز على أسس مخالفة لهذا النظام، كالتحوّل بالقوة، واقتصار المشاركة السياسية على الأقليات دون الرقّ والنساء، ورغم اعتبار بعض المقاربات النظرية أنّ هذا النظام يقترب من المثالية والتجريد، أكثر من الواقع والتطبيق.

رغم كلّ هذه التوجّهات المتباينة إلا أنّ هناك درجة من الاتفاق على أنّ العناصر الثلاثة التالية تشكّل الحدّ الأدنى لمكوّنات الديمقراطية في أيّ نظام سياسي: حقوق الإنسان، التعدّدية السياسية، والتداول السلمي على السلطة.

إنّها المكوّنات الأساسية للديمقراطية إلى جانب مجموعة أخرى من الأسس والدعائم الضرورية لبناء نموذج يقترب من النموذج المثالي للنظام الديمقراطي، تتمثّل في الانفتاح على الآخر والرغبة في التغيير واحترام الدستور والبحث عن

المصلحة العامة، واحترام حقوق الأقليات والحريات السياسية والحفاظ على كرامة وقيمة الفرد، وتحسيس الأفراد بمسؤولياتهم ورضاهم عن ممثلهم في السلطة على أن يكون التمثيل عادلا ومشاركة المواطنين في وضع أوضاع السياسات الحكومية، إلى جانب القدرة على الاستماع للآخر وحرية التعبير والرأي والتعددية الإعلامية والشفافية في اتخاذ القرارات.

- أصول الديمقراطية

إنّ أصل اصطلاح ديمقراطية هو تعبير مشتقّ من مصطلحين يونانيين هما Demos وتعني الشعب، Krates وتعني حكم أو سلطة وبالتالي فمعناها يتجسد في حكم الشعب أو سلطة الشعب.

وجوهر الديمقراطية هو المساواة، والنظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقّب بالديمقراطية، هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة وفي كلّ المجالات السياسية والاقتصادية وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات (2).

ويعود الفضل في نشأة وتطوّر هذا النظام إلى المدن اليونانية القديمة حيث تولّى فيها المواطنون فعليا رسم السياسة العامة، ووضع برامجها وتشريعها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية (3).

فقد تبنّت هذه المدن نظاما ديمقراطيا مباشرا، بمعنى أنّ الشعب كانت له صلاحية رسم البرامج السياسية العامة وتنفيذها، حيث أنّ الأفراد في أثينا القديمة كانوا يجتمعون بصورة دورية في الساحات العامة لمناقشة أمورهم وشؤون الدولة، ويقرّون القوانين، وينظرون في شؤونها الخارجية كإبرام المعاهدات وإعلان الحرب والسلام.

وكانت هذه الجمعيات المسماة (الجمعيات الشعبية)، تنتخب مجلسا مكونا من خمس مائة عضو ينوبون عن الشعب في تسير الشؤون العامة للدولة،

ويخضع هؤلاء النواب لرقابة (الجمعية العامة) وأعضاء المجلس ليسوا نواباً أو ممثلين منتخبين من قبل الشعب، بل أشخاص مكلفون بمهام معينة وهم أشبه بموظفي الدولة يجري اختيارهم من قبل الجمعية العامة عن طريق القرعة (4).

وقد نجح النموذج الديمقراطي اليوناني نسبياً لمحدودية عدد سكان المدن اليونانية مجتمعة والذي لم يتجاوز أربعمئة ألف نسمة، وكذا لمحدودية وظائف وواجبات الدولة، إلا أن ما يسجل على تجربة أثينا القديمة في تطبيق الديمقراطية المباشرة هو طريقة الانتقال إلى هذا النظام بحد ذاته، والمنافاة لمبادئ العدل والحرية والمساواة، إضافة إلى تهميش فئات من الشعب من المشاركة السياسية وتشريع القوانين كفتي النساء والرق فلم تتعد نسبة المشاركين في جمعية الشعب عشر السكان (5)، إلى جانب أن المشاركة السياسية اقتصر على التشريع المتجسد في إصدار القوانين، وتحديد الضرائب والمصادقة على المعاهدات، في حين أن الوظيفة التنفيذية يتولاها مجلس تعينه جمعية الشعب عن طريق القرعة وهو ما يتم انجازه مع الوظيفة القضائية.

وقد دافع جان جاك روسو عن الديمقراطية المباشرة في مؤلفه (العقد الاجتماعي) إذ رأى فيها الصورة الحقيقية والترجمة الصحيحة لمبدأ السيادة الشعبية المطلقة، لأن الإرادة العامة للشعب لا تقبل الإنابة أو التمثيل، وهاجم روسو النظام النيابي كونه يصيب الروح الوطنية لدى الشعب بالوهن والضعف فنواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثلين له وليس لهم أن يفصلوا في شيء بصفة نهائية، فكلّ تشريع لم يوافق عليه الشعب لا يمكن أن نطلق عليه اسم قانون (6).

ومنذ المدينة الأثينية أثبت التاريخ بأن الديمقراطية المحققة خلال أحقاب منه ما هي إلا جزء من الديمقراطية لكونها ليست وصفة دقيقة لنظام سياسي أو لعلاقات اجتماعية محدّدة، بل هي مطلب معنوي لغاية الوصول لأوضاع أفضل،

وتوجد تصوّرات كثيرة لهذا المفهوم تذهب إلى سياق التفكير في مصير الأشخاص الفردي والجماعي، وتنوّع التعاريف ولا يكاد ينطبق بعضها على الآخر، كالديمقراطية الماركسية والليبرالية (7)، إلا أنّ هذا لا يعود إلى المفهوم بحدّ ذاته بل إلى الطرق المختلفة المنتهجة من طرف المسؤولين لتطبيق الديمقراطية، لأنّ الأهداف من هذا التطبيق هي نفسها وتمثّل في الأمل في حياة أحسن.

فبعض المجتمعات قد تناسبها أفكار ديمقراطية قد لا تناسب مجتمعات أخرى في فضاء مكاني أو زمني مغاير، وهي ليست مخطّطاً مجرداً يقدم وصفات بالتسيير السياسي والاجتماعي صالحاً للاستعمال العالمي.

. فكلّ مجتمع يتبنّى النظام الديمقراطي، ويسقطه كنموذج سياسي، لا بدّ وأن يطبقه حسب الأوضاع والخلفية الثقافية والبيئة العامة السائدة بذلك المجتمع، فالديمقراطية الليبرالية (8) التي نقلت مفهوم حرّية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، قامت على أسس التعدّدية السياسية التي تجسدها تعددية الأحزاب وتداول السلطة بينها، ويعد القرار السياسي بمثابة التفاعل بين كلّ القوى السياسية، وكذا على أسس المساواة السياسية والدولة القانونية التي من أهمّ عناصرها وجود دستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكّام للقانون، وانفصال الدولة على شخص حكامها وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

في المقابل تتبنّى الديمقراطية الشرقية، كما يحلو لبعض السياسيين تسميتها، على أساس التقسيم الجغرافي، (شرقية وغربية) (9)، وهي ديمقراطية المعسكر الشرقي أو الديمقراطية الاشتراكية، مبادئ مختلفة تماماً عن سابقتها الليبرالية، فحسب ماركس ما هي إلا امتداد للبورجوازية ولا تتحقّق إلا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لتحقيق المساواة وسيطرة المجتمع على مصيره وتحريره من سلطان القوانين الاقتصادية بالمعنى المطلق (10)، وهذا لا يتحقّق إلا بحزب

واحد يوجه ويسير ويراقب ويمارس صلاحيات سلطوية لكونه النتيجة الحتمية والشرعية للبروليتاريا.

فكلّ ديمقراطية من السابقتين لها أدواتها الخاصة تطبقها على اختلافها لتصل إلى أهداف محدّدة ككفالة الحرية للفرد في آرائه وتفكيره وعقيدته وضميره (11).

ففي حين يرى الليبراليون بان الديمقراطية الحقيقية هي التي تقوم على التعددية الحزبية باعتبارها الضمانة الحقيقية لرقابة الحكومة والوسيلة الفعّالة لتعبير كافة فئات الشعب عن آرائها، يرى الاشتراكيون أنّ التعددية تخلّق الفرقة والشقاق بين أفراد الحزب في ظلّ استعمال الأحزاب لطرق غير شرعية لكسب تأييد شعبي رغبة في الوصول لسدة الحكم.

و لفهم أدقّ لتطبيق الديمقراطية كنموذج سياسي واجتماعي واقتصادي داخل المجتمعات الليبرالية والاشتراكية نعرّج على التاريخ ونحاول أن نقوم بمقارنة بسيطة بين النموذجين، واضعين للعيان الانتقادات التي توجهها كل ديمقراطية إلى الأخرى، مؤكدين فكرة ميعة المفهوم وتغير تطبيقاته من بيئة لأخرى.

ففي حين يرى التفكير الغربي الليبرالي بأن الديمقراطية الماركسية تعتمد على الدعاية وتبني نظام الحزب الواحد والوحيد دون تعددية سياسية أو انفتاح اقتصادي يقرّ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يفنّد الاشتراكيون ذلك بكون الديمقراطية الماركسية هي في الحقيقة تجسيد لشعب يحكم ضمن مجتمع متجانس وموحد، اختفت منه المنافسة وعداء الطبقات، ولسطة شعبية يشارك فيها كلّ الأفراد، فهي بمثابة الديمقراطية التربوية لتوجيه الأفراد والولوج إلى ضمائرهم وتوحيد طموحاتهم، فإزاء تهجمات التفكير الغربي يقرّ الماركسيون بأنّ تلك المبادئ هي الوسائل الوحيدة لتحقيق الديمقراطية، لأنّها تجعل الشعب قادرا على ممارسة السلطة التي أصلا هي ملك له (12).

ففي النموذج الماركسي لا يعدّ الحزب بمثابة منظمة لتجميع المنخرطين للاستفادة من أصواتهم فلديه معنيين: تاريخي وملتافيزيقي، فتاريخيا تعود أصوله

للبروليتاريا التي تبنت الصراع والثورة ضد الظلم، في شكل حزب مكون من جماعة مدربة ومؤهلة للصراع.

وميتافيزيقيا فهو ضمير البروليتاريا، والممثل الوحيد لإيديولوجيتها(13)، والنقد البناء فالحزب ما هو إلا مراقب لإيديولوجيا النظام في المقابل يرى الليبراليون بأنّ التاريخ ربط بين الليبرالية والديمقراطية لأنّهما تطوّرا معا منذ القرن السابع عشر، فقد نبعت الليبرالية من حركة التغيير التي تعود جذورها إلى أواخر القرون الوسطى كحلّ لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة وبين القوى العامّة والاستقلال الشخصي وهو التغيير الذي أفرز مفهوم (الرجل بلا حاكم) المستوحى من أثينا، السّابقة للوصول لسلطة شعبية واضحة كهدف أول الحرية الفردية والتحرر من السلطة.

وجدير بالذكر أنّ الليبرالية تعتمد على الحرّية الفردية وعدم الخضوع إلا لسلطة واحدة وهي سلطة القانون (14).

وقد اعتبرت الليبرالية في بداياتها أنّ الحرية الفردية لا تحكمها سوى سلطة الضمير الذي يوجه الفرد إلى المنطق.

ومع حلول المنهج التجريبي في القرن التاسع عشر وتحديّ العلوم الإنسانية للعلوم الطبيعية، بإحداث درجة قياس دقيقة تحوّل مفهوم الليبرالية لمنحى آخر، فقد درس الإنسان كظاهرة فيزيائية وتم الوصول إلى أنّ القانون هو بمثابة دستور يقضي بفرض سلطة وبالتالي طاعة، وهو الذي يخضع له الفرد في ظلّ الليبرالية الجديدة

فالديمقراطية الليبرالية الأولى اعتمدت على حرية تخضع لرقابة الضمير لكن بمنطق هذا المنهج أصبحت الحرّية تحت ظلّ قانون قادر على فرض السلطة والطاعة، لكن مع احترام حقوق الإنسان ومبدأ القوة تخلق الحقّ (la force crée le droit).

وتتعدّد التعاريف وتنوع حسب البيئة التي طبّق فيها مفهوم الديمقراطية وحسب المذاهب الفلسفية والمقاربات النظرية التي حاولت أن تجعل منه على العموم وسيلة للثورة ضد أوضاع تختلف من مجال زماني ومكاني لآخر.

ويذهب (1868-1951) Alain Carter أستاذ الفلسفة إلى وصف الديمقراطية بكونها راديكاليا ونزعة سياسية دعت إلى التغيير الجذري غلبت على الجمهورية الثالثة، فالديمقراطية حسبه هي القدرة الفعّالة على إزالة ملك عن عرشه عندما يفقد القدرة على قيادة المشاريع العامّة حسب مصالح أكبر عدد من الجماهير، وهي ليست مجرد المساواة في الحقوق لأنّ الديكتاتورية كذلك تضمن مساواة في الخدمات، وبالتالي الحقوق ولتجسيدها ربطها بما يلي:

- فصل السلطات حتى لا يستغل المسؤولون السلطات المخولة لهم

- إجراء انتخابات دورية

- ضرورة أن يمثل النائب في البرلمان مصالح ناخبيه (15)

و يذهب تصور Alexis de Tocqueville (1805-1849) النابع من عائلة أرسطوقراطية إلى القول بأنّ الديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب من منطلق أنّ هذا الأخير يأمل في المساواة، وما الديمقراطية إلّا وسيلة لذلك، لكن بما أنّ حكم الكلّ مستحيل، يتمّ تحديد جماعة منتخبة من قبل الأغلبية لتحقيق السيادة الشعبية(16).

وقد حاولت المذاهب الفكرية أن تربط الديمقراطية بمصلحة ما تميّزها عن بعضها، فقد أقصى Aristote العبيد من التمتع بالحقوق المدنية.

وربطها Montesquieu بالنّيل والفضائل و Rousseau بالرغبة القصوى التي يطمح إليها رجل طبيعي.(17)

وبما أنّ الليبرالية الكلاسيكية تبنّت حرية فردية لا تقيدّها سوى سلطة الضمير، فقد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ديمقراطية مسيحية تدين ما اعتبرته تجاوزات الليبرالية الكلاسيكية، فالملتحم بالنسبة للمسيحية هو ليس مجرد أفراد أحرار، بل هو جماعات موحّدة تحت قوانين تعمل للصالح العام، وهو ما ذهبت إليه الديمقراطية الليبرالية فيما بعد(18)، والسلطة تتّجه من الأسفل إلى

الأعلى، انطلاقاً من حقّ الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ويختار مسؤوليه، هذا إلى جانب جملة من المبادئ تتركز في مجملها على حقّ التمثيل السياسي ولا مركزية المحافظات والمنظّمات النقيابة.

ويذهب الفكر الديمقراطي الاجتماعي إلى اعتبار أنّ أساس الديمقراطية هو حقوق الإنسان، وذلك بتحرير الفرد من كافّة أشكال الظلم والاضطهاد(19)، ومن ضغوطات السلطة، وضرورة مشاركته في سنّ القوانين، واستفادته من الراحة والأمان الضروريين لسعادته (20).

كما يذهب هذا الفكر إلى ضرورة إقصاء الفوارق الاجتماعية الناجمة عن تداعيات الحياة الاقتصادية، التي تجعل من الثروة مصدراً للقوة، و منح فرص العمل والعيش للجميع، وجعل السلطة الوسيلة لتحقيق ذلك بما فيه المساواة والحرية في وسط خال من الفوارق.

يتجلى إذن هدف الديمقراطية، على اختلاف المذاهب التي نظرت لها، في الوصول لراحة الفرد، كيفما كانت الوسائل المطبّقة، ولوعدنا للديمقراطية المباشرة التي ظهرت داخل المجتمع اليوناني لوجدنا أنّ تطبيقها فيما بعد أصبح أمراً صعباً إن لم نقل مستحيلاً، نظراً للتزايد الهائل في التعداد السكاني ولتعدد وظائف الدولة، وعدم توفرّ النضج السياسي لدى كلّ فئات الشعب، هذا ما جعل المنظرين يلجؤون لتقسيم آخر لأنواع الديمقراطية ألا وهو الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية وفيها يمارس الشعب السلطة عن طريق نواب أو ممثلين.

وتتحدّد وظيفة المواطنين السياسية في اختيار هؤلاء النواب أو الممثلين لمباشرة شؤون الحكم، اعتماداً على ركائز لا بد من توفرها في النظام النيابي وهي وجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب تمارس سلطات فعلية وانتخاب البرلمان لمدة محدّدة وتمثيل النائب الأمة بأسرها، واستقلال النائب عن الناخب خلال مدّة النيابة.

فوجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب، أوّل ركائز النظام النيابي، يستوي في ذلك أن تكون هذه الهيئة مكوّنة من مجلس واحد أو مجلسين، ولكن لا بدّ أن يكون كلّ أعضاء المجلس أو غالبيتهم منتخبين من قبل الشعب (21).

وتجديد مدّة النيابة ضروري لجعل النائب لا يتراخى عن أداء وظائفه باعتبار أنّ الشعب لن يكون قادرا على عزله، والمدّة تختلف من دستور إلى آخر، أمّا بخصوص تمثيل النائب الأمة بأسرها فجاء بعد أن ظلّ النائب يمثل دائرته الانتخابية فقط إلى ما قبل الثورة الفرنسية (22) ما جعله يهجر الصالح العام فألغت أغلب الدساتير هذا المبدأ واعتنقت الوكالة العامة للبرلمان، هذا ويستقل النائب عن الناخب استقلالا كاملا وهو يمارس عمله النيابي فلا يقال أو توجه له التعليمات لحين انتهاء مدة ولاية المجلس، والغاية هي عمل النائب على وجه الاستقلال بعيدا عن التأثير.

أمّا الديمقراطية شبه المباشرة (23)، وهو ما اهتدى له الفكر الدستوري للجمع بين خصائص الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة (التمثيلية)، تقوم على وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يمارس السيادة نيابة عنه مع احتفاظ الشعب بحقّ ممارسته بعض مظاهر السلطة بالاشتراك مع البرلمان.

ويعدّ الاستفتاء الشعبي أهمّ مظاهر نظام الديمقراطية شبه المباشرة، إلى جانب حقّ مراقبة البرلمان وحلّه واقتراح القوانين والاعتراض عليها، إلى جانب إمكانية عزل النائب قبل انتهاء مدّة ولايته، وعزل الرئيس كما في الدستور الألماني لسنة 1919 (24).

ويربط Chomsky النظام الديمقراطي بثلاثة معايير أساسية، إلى جانب اعتباره نظاما سياسيا يمارس ضمنه الأفراد سيادتهم (25)، وتمثّل هذه المعايير في ما يلي:

- عدم وجود تباين وتفاوت في الثروات لأنّ ذلك يمنع المواطنين من التصرف من باب المساواة

- شعور المواطنين بانتماء للمجتمع، وبأنّ راحة واستقرار الواحد منهم يتعلّق براحة الجميع، هذا الشعور كفيل بمنح ثقافة السياسة الديمقراطية دعماً في حال تفشّي ظاهرة السعي وراء المصالح الشخصية حتّى على حساب المجتمع بأسره

- وجود نظام اتّصالي فعال ذو تفرّعات كثيرة لإعلام وتجنيد جملة المواطنين ودفعهم للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

تجلّى هنا أهمية احترام الحريات الشخصية عن طريق حقّ الإعلام التريه الذي يضمن حواراً سياسياً ومشاركة فعلية في الحياة العمومية، وتطرقاً لاستراتيجيات النظام الحاكم، وتوزيعه للثروات والموارد المختلفة، وهي من مبادئ النظم الديمقراطية التي وبخلاف باقي الأنظمة لا تقوم على مبدأ توجيه الجهاز الاتصالي وفرض الرقابة عليه وبالتالي ترسيخ الهيمنة؛ إلّا أنّ المؤسسات الإعلامية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية تقع تحت هيمنة لوبيات التجارة والمال، فاستقلال وسائل الإعلام ما هو إلاّ كذبة يكاد يصدّقها الجميع، لا سيّما وأنّ المحتوى الإعلامي لحوالي أربع وعشرين مؤسسة إعلامية عملاقة يخضع في الأساس لإملاء المؤسسات الإشهارية.

على هذا الأساس نستطيع الحزم بأنّه لا وجود لصحافة حيادية كمبدأ من مبادئ النظام الديمقراطي طالما أنّها تخضع لتمويل ودعم مالي مؤسّساتي يؤثّر على اختيارات المحرّرين ورؤساء التحرير.

وقد كان لنجاح الدعاية أثراً كبيراً في التأثير على منظري الديمقراطية الليبرالية كـ Walter Lippmann (26) الذي اتجهت أغلب تحاليله نحو توسّع الفكر الليبرالي عن طريق تطبيق تقنيات الدعاية لحثّ الشعوب على مساهمة مشاريع تجهل جدواها بحكم أنّ هذه الشعوب لا تملك القدرة على التمييز فيكون الرأي العامّ مجرد متغير لا بدّ من التحكم فيه عن طريق فئة مختصة تتمثّل في فئة المسؤولين، وهي نقطة يلتقي فيها فكر Lippmann مع فكر Lénine

الذي يعتبر أنّ المستقبل لا بدّ من أن تتولاه فئة من المثقفين تقود الشعوب الجاهلة نحوه مع فارق بسيط يتمثل في طبيعة كل فئة، ففي حين تمثل الفكر الليبني نخبة تلفظها الثورات الشعبية لتكون الدولة، فتمثل الفكر الليبرالي حسب Lippmann نخبة مجتمع الأعمال بدون ثورات شعبية.

يرتكز الفكر على نظرية الديمقراطية التطورية *démocratie progressiste* التي تتلخّص في أنّ المجتمع الديمقراطي بصفة عامّة يتضمّن فئة المختصّين المشاركين عمليا في تسيير الشؤون المتعلقة بالمصالح العامّة والمحلّلين والإداريين وصنّاع القرار على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وهي فئة نسبتها قليلة مقارنة بالفئة الموازية والتي أطلق عليها Lippmann فئة القطيع المساق، وهم الشعب المنحصر دوره على المشاهدة دون المشاركة لكن تمنح لهم بين الحين والآخر فرصة إبداء الرأي حول فئة المختصّين عن طريق الانتخابات لكن بمجرد انتهاء ذلك يعودون للمشاهدة، وتلكم هي قواعد المجتمع الديمقراطي حسب Lippmann انطلاقا من ذلك قامت أعمال Habermas بفتح الطريق أمام نظرية وسائل الإعلام الديمقراطية (27).

فحسب Habermas تجلّى سرّ نجاح ثورات المجتمعات الديمقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى ظهور (الفضاء العام) وهو المجال المستقل عن رقابة الدولة وعن محيط الأعمال، ساعحا للمواطنين بالتحاور دون الخوف من ردود فعل السلطة وتوجد ضمن هذا الفضاء وسائل الإعلام كمكون جوهري ضمن باقي المكونات.

ويفقد الفضاء حسب Habermas قدرته على تغذية الحياة الديمقراطية إذا ما تكفلت به الدولة أو محيط الأعمال.

وقد برهن Chomsky على أنّ التعرّض المستمرّ للإعلام التجاري يؤدّي لنقص الفهم المتعلّق بالمسائل العامّة السياسية وغيرها، وأكد أنّه للوصول لنظام

ديمقراطي يجب الخروج عن السيطرة المالية لرجال الأعمال على المؤسسات الإعلامية عن طريق التمويل والإعلانات، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا ساهمت الدولة في تمويل وسائل إعلام عمومية ذات أهداف غير تجارية، وتستقل عن الدولة إيديولوجيا.

-آليات تطبيق الديمقراطية في دول العالم الثالث

إنّ الانتقال للعالم الثالث يدعونا لمناقشة مسألة تبني النظام الديمقراطي التي عادت بقوة في السنوات الأخيرة.

تذهب الفرضية إلى الجزم بأنّ الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي هو شرط أساسي للتطور الاقتصادي الذي لا يجد له مرجعا سوى في نظام اقتصاد السوق عامّة وفي النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق خاصة (28).

وهو ما يذهب في سياقه التفكير الليبرالي الجديد الذي ساهم في ترسيخه لا سيّما في التسعينيات من القرن العشرين Fukuyama الذي يعتقد بأنّ ديمقراطية السوق هي مرحلة نهائية ضرورية لا بدّ من الوصول إليها (29)، لتكون الثنائية (ديمقراطية/اقتصاد سوق) بمثابة الثنائية المثلى لتحقيق أعلى حاجة من حاجات هرم ماسلو وهي الراحة النفسية والتشبع.

ومع موجة ديمقراطية دول العالم الثالث سواء تعلّق الأمر برغبة حقيقية في الوصول لتطور الإنسان أو الوقوف في وجه أية رغبة سياسية تطمح لردع قاطرة الديمقراطية الليبرالية الغربية الجديدة، يتطلّب الوضع تسخير إمكانيات تقنية لغرس هذه الديمقراطية في دول العالم الثالث (30).

إنّ ديمقراطية المجتمعات ليست بالعملية التقنية التي تطبق بالطريقة ذاتها في كلّ المجتمعات ففي كلّ مجتمع يَدْخُل في وضع حيز التطبيق المؤسسات والثقافة الديمقراطية، توجد جملة من المتغيرات المتعلقة بتاريخ وظروف المجتمع (31) ويؤكد محمد حربي بأنّ دول العالم الثالث تستطيع أن تستورد الأفكار لكن

ليس بإمكانها استيراد البنيات الأساسية التي لم تكتسبها خلال تطورها، فتاريخها المعاصر يتسم بالتباين بين القوى السياسية والحركة الفكرية والبنيات الاجتماعية، فنظريا تبدو الديمقراطية الغربية نموذجاً صالحاً للتطبيق في كلّ المجتمعات لكن في الواقع تطبيقها يصطدم على مرّ السنين بعوائق اجتماعية صعب التحكّم فيها. (32)

ولتطبيق هذه الديمقراطية ظهر مصطلح (الهندسة السياسية) (33)، وقد تناولت العديد من المقاربات النظرية المتدنيّة *Approches minimalistes* مسألة الديمقراطية والانتقال إليها في العالم الثالث.

أ- المقاربة الإجرائية *approche procedurale*

رائدها هو Samuel Huntington (34) الذي يعتبر أنّ النظام الديمقراطي إمّا أن يأخذ شرعيته من الإرادة الشعبية، وإمّا أن يخدم المصلحة العامة، أو باستعماله الإجراءات المناسبة لتكوين الحكومة، وهي الانتخابات الدورية العادلة والتزيهة والحرّة: أين يمكن لكلّ مواطن بالغ أن يصوّت.

واعتبر بأنّ تعاريف الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينيات انصبّت نحو التنظير والمثالية ونحو الوصف الإجرائي وهو الذي اعتبره أصلح، واعتبر أنّ نتيجة الانتخابات قد تنجم عن حكومة غير فعّالة مرتشية عمياء وغير مسئولة تفضّل المصلحة الخاصّة عن العامّة مما يجعل منها غير مرغوبة لكن ليست غير ديمقراطية وهي الرؤية العامّة للمقاربة المتدنية الإجرائية للديمقراطية.

في حين أنّ Robert Dahl رائد الفكر المستقصي *Maximaliste* أضاف جملة من الإجراءات إلى جانب ما ذهب إليه Huntington من ضرورة إجراء انتخابات حرّة وعادلة وحقّ الترشّح لوظائف عامّة هذه الإجراءات لخصّها Dahl في حرّة إنشاء جمعيات أو الانخراط بها، حرية التعبير وحرية الإعلام من مصادر متنوعة ، ويذهب بنا الأمر إلى التحدّث عن *la polyarchie* (35)

عوض الديمقراطية أين لا تؤخذ خلالها بعين الاعتبار ميول الشعب نحو المسؤولين بقدر ما يولي اهتمام للآليات المطبقة لاختيار هؤلاء(36)و بالتالي فالنقلة إلى النظام الديمقراطي حسب هذا التوجه تعتمد على الانتخابات الدورية وتوفير الآليات التي تكفل ذلك، من وقت للحملات الدعائية وقوانين تخصّ مكان وطرق التصويت وتوعية المواطنين وقواعد خلق أحزاب سياسية.

لكن ما يعاب عليها هو تركيزها الكبير على آليات العملية الانتخابية دون غيرها من التغييرات الجذرية إلى جانب أنّ العملية الانتخابية يمكن أن تراقب من قبل أنظمة لا تؤيد النقلة الديمقراطية وتوجهها إلى صالحها، كوضع حدّ أدنى للأصوات قبل السماح لحزب بدخول المعركة الانتخابية أو تحديد زمن البثّ الدعائي ، كما تغضّ النظر عن ما بعد الانتخابات لا سيما في حال عدم رضوخ المسئول لتطلعات الشعب وهو ما يمكن أن يجعل المقاربة تجعل من الأنظمة السلطوية شرعية أكثر منها انتقالية نحو الديمقراطية.

ب- المقاربة المؤسّساتية *approche institutionnaliste*

روّاد هذه المقاربة بأنّ الانتخابات التزيهة الدورية ضرورية لإحلال الديمقراطية لكن لا بد من وجود مؤسّسات أخرى تتمثّل في مجتمع مدني حرّ ومجتمع سياسي مستقلّ نسبياً، وقانون فوق الجميع يحمي الحريّات الخاصّة والحياة العامّة، وإدارة دولة قادرة أن تعمل في ظلّ نظام ديمقراطي ومجتمع اقتصادي مستقلّ نسبياً عن باقي مراكز القرار والسلطة (37).

ترتكز هذه المقاربة على ديمقراطية المؤسّسات المختلفة خاصّة المهمّة في النظام وذلك بالأخذ كنموذج مؤسّسات الديمقراطية الليبرالية.

لكن ما يؤخذ على هذه المقاربة هو أنّه يمكن للفاعل بالمؤسّسة أن لا يتماشى مع مبادئ الديمقراطية رغم التعليمات والقوانين الصارمة وبقاء العمل على بقايا النظام السلطوي، ودور العلاقات غير الرسمية والخفية في الوقوف أمام العجلة الإصلاحية، كما أنّ إصلاح مؤسّسات دون أخرى قد يؤدّي إلى إحلال

اختلال بالتوازن ونزعة من العصبية نحو مؤسسة دون أخرى، كما أن الانفتاح الاقتصادي نحو الليبرالية وبالتالي خوصصة المؤسسات يجعل من المسئول مرشحي وطموح لقوة اقتصادية في ظلّ النظام الجديد الذي يكرّسه اقتصاد السوق وينجرّ عنه عوض النقلة للديمقراطية نقلة للنظام السلطوي(38)

هذا إلى جانب كون مؤسسات المجتمع المدني صعبة التحديد وتختلط عادة بالمنظّمات السياسية، ويمكن أن تكون معارضة في وجه نظام سلطوي وفي ذات الوقت أداة في يد قوى العالم لزعزعة نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي لمجرد أنها لا تناسب هذه القوى

ج- مقارنة Freedom house (39)

تعرف Freedom house الديمقراطية بكونها نظاما سياسيا ينتخب قادة الرأي فيه عن طريق مراحل من المنافسة بين العديد من الأحزاب والمرشحين أين يكون لكل حزب معارض فرصة شرعية للوصول للسلطة أو المشاركة فيها، وتذهب هذه المنظمة إلى القطع في أن القرن العشرين هو عصر الديمقراطية والتحويلات نحو هذا النظام لتبعات فرضتها اقتصاد السوق، وتعمل هذه المنظمة على القيام بتحقيق سنوي يعتمد على معايير مستوحاة من التصريح العالمي لحقوق الإنسان ويتمّ تطبيقها على كلّ الدول، هذا التحقيق يتلخّص في عمل ميداني يقوم به مختصّون يجمعون المعلومات من كلّ دولة على حدة، ثمّ يحلّلونها انطلاقا من استمارة متكوّنة من محورين: الحقوق السياسية والحريات المدنية للوصول لنتائج ثلاث أساسية: دولة حرة، دولة حرة نسبيّا، دولة غير حرة (40). لكن ما يؤخذ عليها هو اعتبارها للديمقراطية الغربية نموذجاً مثاليا يقاس عليه إلى جانب أن الأسئلة تستدعي أحكاماً تختلف من محلّ إلى آخر ولا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والثقافية والاقتصادية للدول.

تبدأ الديمقراطية كأول مرحلة من صيرورة منهجية للانقلاب على النظام السلطوي الأحادي وصولاً إلى حكومة منتخبة، لكن هل يتمّ فعلاً احترام هذه المراحل؟

ويجدر الحديث عن مسألة شرعية الوسائل الديمقراطية وبالتالي تعتبر محققة إذا طبق كلّ الفاعلين قواعدها ومبادئها بدقّة.

د- المقاربة التناوبية *Approche alternative*

بصفة عامّة يختصر المفهوم الليبرالي للديمقراطية في صيرورة. بموجبها تحلّ الصراعات ويختار قادة الرأي وتوضع أرضية سياسة المنظّمات والنظم السياسية، فهي شكل من الحكم لترسيخ أفضلية وأولوية القانون والحريات العامّة، حكومة ممثلة ومنافسة دستورية للوظائف السياسية (41).

نستطيع القول أنّ العالم الثالث نشأت به حركات تحرّر معظمها كان خلال النصف الثاني من القرن العشرين لكنّ الأقلية التي استحوذت على الحكم استحوذت على الأحقية بهذا الحكم، فلم يتحرّر بذلك الإنسان بحدّ ذاته بل انعزل عن النخبة الحاكمة، ولم يعد للمجتمع المدني أيّ دور ولم يعد لدولة القانون أيّ وجود.

- الخاتمة

للانتقال للنظام الديمقراطي لا بدّ من وجود دولة ووعي اجتماعي موحّد، مكوّن من جملة مبادئ، يقتسمها أفراد المجتمع فيما بينهم، إلّا أنّ غياب مفهوم المواطنة في بعض دول العالم الثالث وكذا المبادئ الاجتماعية والدولة والتفاعل بينهم إلى جانب الاستيلاء على السلطة من طرف أقلّيات لم تصل إليها بطرق شرعية، وإقصاء المعارضة الفعلية من المشاركة السياسية كلّها عوامل تجعل من الديمقراطية غائبة والوصول إليها صعب في بعض دول العالم الثالث.

فوسائل التغيير في بعض دول العالم الثالث تستعمل وسائل ديمقراطية لكنّ الوصول للنموذج الديمقراطي المثالي هو من أصعب ما يكون سواء إذا تعلق الأمر بالدول الغربية أو بدول العالم الثالث على حدّ السواء.

- الهوامش والمراجع

(1) عبد الوهاب رشيد حميد- التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2003، ص35.

(2) علي الدين هلال، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987، ص:35.

(3) علي يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص: 101.

(4) صالح جواد الكاظم، علي العاني، الأنظمة السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 1991، ص: 27.

(5) عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1992، ص: 219.

(6) محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1977، ص: 236.

(7) موسوعة Encyclopédie Universalis.

(8) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص: 35.

(9) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 87.

(10) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 31.

(11) مصطفى الفيلاي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1987 ص: 754.

(12) Georges Burdeau, La démocratie, édition du seuil, p 103.

(13) John -h-Hallowell, Les fondements de la démocratie, édition nouveaux horizons, 1977, p 107.

(14) John-h-Hallowell, ibid, p 109.

- (15) Dimitri Georges Lavraff, Histoire des idées politiques depuis le XIX siècle, deuxième édition- édition Dollaz, 1978,p p 86,87.
 (16) Dimitri Georges Lavraff, ibid, p 6.
 (17) Georges Burdeau, ibid, p 104.
 (18) Dimitri Georges Lavraff, ibid, p p 92,93.
 (19) Georges Burdeau- ibid, p 88

(20) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 105.

(21) محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1986، ص: 153.

(22) عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة، 1976، ص: 250.

(23) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 113.

(24) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

(25) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, Propagande médias et démocratie, édition Dar el hikma, Alger, 2000,p 81.

(26) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, ibid, p 83.

(28) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, ibid, p 95.

(29) Fouad Bouguetta? Société de l'information, transition démocratique et développement, l'Algérie, office des publications universitaires, Alger, 2007, p 39.

(30) Francis Fukuyama, La fin de l'histoire et le dernier homme, édition Flammarion, Paris, 1992.

(31) Nancy Théde, le développement démocratique de 1990 à 2000 une vue d'ensemble,centre international droit de la personne et du développement démocratique.

(32) Mohamed Harbi, la démocratie à l'occidental est-t-elle généralisable ?,Dossier 1988-1989 de l'état du monde, sur CD rom,ed La découverte et CD rom SNI Québec,Canada

(33) متغير جاء مع اتفاقية واشنطن وقد اقترحه ويليامسن لتسطير نقاط يعتمد عليها الإصلاح الديمقراطي كتحرير التبادلات والسوق والإصلاح الجبائي والخصوصية.

(34) Fouad Bouguetta, ibid, p 41

(35) نظام سياسي فوضوي يعتمد على تولي الشعب أموره بنفسه دون أي تدخل من طرف السلطة الحاكمة

- (36) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay- Propagande, médias et démocratie- les éditions Eco Société 2000 pour la traduction française ,pp 21.28.
- (37) Juan-J-Linz, Alfred Stephan, Toward consolidated democratises, Journal of democracy vol2 no 2, pp 15-16 traduction Bouguetta.
- (38) Fouad Bouguetta, ibid, p 45
- (39) منظمة أمريكية تهتم بمسألة الديمقراطية والحقوق السياسية والحريات المدنية تستوحي أفكارها من المقاربات السابقة
- (40) The freedom house in the world 2003, survey methodology ,www.freedomhouse.com.
- (41) Fouad Bouguetta, ibid, p 14.